آلية وضرورة
الالتزام بالمعايير الشرعية

ورقة مقدمة إلى المؤتمر السابع للهيئات الشرعية

للمؤسسات المالية الإسلامية

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

٢٧- ٢٠٠٨/٥/٢٨

البحرين

د. محمد علي القري

جامعة الملك عبدالعزيز – جدة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

... أما بعد :

أصبحت المعايير من أساسيات الحياة المعاصرة وهي تحيط بنا من كل جانب وكل شيء في حياتنا المعاصرة له معايير. وقد وصلت المجتمعات الإنسانية إلى هذا بعد أن أدركت الآثار الحسنة لتبني المعايير في جميع الصناعات والنشاطات. وفكرة المعايير قديمة جداً إذ تعود إلى آلاف السنين الماضية. فمن الثابت إن الإنسان عرف الميزان والمكيال ووحدة قياس الطول قبل أكثر من ٧٠٠٠ سنة وهذه أصل كل المعايير، كما عرف الفراعنة "التقويم" وحدودا العام بأنه ٣٦٥ يوماً وهذا من أهم المعايير التي عرفها الناس.

١- **معنى المعيار:**

المعايير جمع معيار، والمعيار بالكسر هو العيار وهو ما يقدر به الشيء، والمعيار صحيح تام وافٍ ولذلك يعاير به. والقنطار معيار.

والمعايير الشرعية هي جمع معيار شرعي والمعيار الشرعي هو التوصيف المتضمن لشرائط الصحة من الناحية الشرعية للمنتجات والخدمات المالية من ناحية الهيكل والإجراءات وخطوات التنفيذ.

٢- معنى الآلية:

الآلية مشتقة من الآلة قال في لسان العرب: الآلة ما اعتملت به من الأداة والمراد باعتملت استعنت، قال الشاعر: "يوما على آله حدباء محمول" يعني النعش.

والآلية والآلة سواء وإنما تعارف الناس على استخدام الآلة فيما كان مادياً فيقولون المسحاة آلة السحي والسكين آلة القطع، بينما يقولون آلية إشارة إلى أداة أو أدوات التوصل إلى الغرض المطلوب من خلال خطوات أو إجراءات تسمى بمجموعها "آلية".

٣- فوائد ومنافع الالتزام بالمعايير:

المعايير مهمة لكل صناعة لأن تبنيها يعود على جميع الأطراف ذات العلاقة بالنفع والفائدة من ذلك:

١) يؤدي وجود المعايير إلى حماية المستهلك لأنها تضمن وجود حد أدنى من المواصفات لا يحتاج المستهلك معه التحقق من مستوى الجودة إذ يضمنه تبني المعيار.

٢) يجعل وجود المعايير عملية تطوير المنتجات أكثر كفاءة وأقل تكلفة لأنها توجه كافة جهود المنتجين نحو هدف موحد.

٣) يسهل وجود المعايير المشتركة عملية التبادل والتجارة بين الدول إذ تكون المنتجات ذات مواصفات متماثلة أو متقاربة.

٤) وجود المعايير يسهل عملية الإشراف الحكومي على القطاع الخاص لما يترتب على ذلك من مواصفات مشتركة للمنتجات، كما انه يقلل من الحاجة لهذا الإشراف الحكومي الأمر الذي يكون له أثر إيجابي على تقليل التكاليف.

٥) يؤدي وجود المعايير إلى مزيد من المنافسة بين مقدمي الخدمة وتصبح هذه المنافسة أكثر جدوى لأنها تنصرف إلى التنافس في التسعير بينما تكون المواصفات متوافقة مع المعيار.

٦) لوجود المعايير أثر إيجابي على التطوير لأن المنتجين في غياب المعايير يتخوفون من التحديث والتطوير إذ يصعب على المستهلك

أن يلمس الفرق كما إن المنتجين الآخرين لا يكون لديهم الحافز للتطوير الأمر الذي يعني تحمل المطور لمخاطر عالية.

٤- فوائد ومنافع الالتزام بالمعايير الشرعية:

ما من شك إن جميع الفوائد والمنافع العمومية التي أشرنا إليها آنفاً والتي تعود على ذوي العلاقة نتيجة تبني المعايير والتقيد بها، هي صحيحة وواقعة بالنسبة للمعايير الشرعية في العمل المصرفي الإسلامي. وليس المقصود أن يكون الإنسان بالخيار إن شاء طبق الأحكام الشرعية في عمله وإن شاء أهملها ولم يأبه بها وإنما المقصود هل يجب على الملتزم بتطبيق الأحكام الشرعية أن يلتزم بالمعايير الصادرة عن هيئة المعايير أم نقول ان الالتزام بالمعايير كجزء من الالتزام بالأحكام الشرعية له أيضاً فوائد ومنافع ذات خصوصية تعود على المؤسسات المالية المتبعة والمتقيدة بها منها على سبيل المثال:

١- تقليل المخاطر المتعلقة بالتقيد بالأحكام الشرعية في العمل المصرفي ذلك ان المصارف الإسلامية تواجه أنواعاً من المخاطر ذات خصوصية منها المخاطر على شهرة المؤسسة في حالة وجود خطأ في التطبيق الشرعي وكذلك الخسائر من المخاطر التشغيلية الناتجة عن

التطبيق غير الموافقة للمتطلبات الشرعية وتساعد تبني المعايير على تقليل هذه المخاطر.

٢- بعث الاطمئنان والثقة لدى العملاء عندما يعرفون ان المؤسسة المالية تتقيد بمعايير لها شهرة عالمية وجرى فحصها والموافقة عليها من مجمع فقهي وليس هيئة شرعية أو مستشار شرعي واحد.

٣- أنها تسهل مهمة المراجعين وتزيد من كفاءة عملهم إذ يمكنهم ضمن عملهم في مراجعة الحسابات من الانتباه إلى التطبيق الشرعي إذ يمكنهم دائماً قياسه على نصوص معايير منشورة ومعدة لهذا الغرض.

٤- انه يسهل الدخول في عمليات مشتركة وعقود تمويل مجمعة إذ ان الاعتماد على المعايير كفيل بتسهيل خطوات الموافقات من قبل مجموعة من المشاركة.

٥- كما ان المعايير عندما تكون مطبقة ويجري تبنيها من قبل المؤسسات المالية مفيدة للاستنارة والاسترشاد بها من قبل القضاء.

وهذا لا يقتصر على القضاء الشرعي في بلاد المسلمين فحسب بل أيضاً في البلاد الأجنبية مقل محاكم انجلترا التي كثيراً ما يحتكم إليها استناداً

إلى ميثاق روما الذي يسمح للموقعين عليه للقضاة في محاكمهم تطبيق قانون آخر بحسب طلب المتحاكمين، واستفادة من كفاءة وسرعة المحاكم الانجليزية وعلو تأهيل القضاة وتخصصهم، وقد كشفت القضايا التي وقع النظر فيها في تلك المحاكم في الآونة الأخيرة ان النص على ان الاحتكام يكون للأحكام الشرعية غير قابل للتطبيق، إذ ان معاهدة روما تقتضي وجود تقنين يمكن الرجوع إليه إلا ان القضاء البريطاني مثله مثل البلدان التي تنضوي تحت ما يسمى Common Law تجعل العقد شريعة المتعاقدين فكل ما نص عليه في العقد فهو قانون ولذلك فإن النص على ان العقد منضبط بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المعايير كفيل بالقضاء على هذه الإشكال.

٥- هل تؤدي المعايير إلى تدني الجودة؟

رب قائل إذا كانت المعايير تمثل الحد الأدنى المتفق عليه في الجودة وكذا هي كذلك بالنسبة للمعايير الشرعية إذ تكتفي بالقاسم المشترك الأعظم الذي يقره ويوافق عليه أكبر عدد من الفقهاء الذين يحتلون عضوية المجلس الشرعي باختلاف مشاربهم ومذاهبهم واجتهاداتهم الفردية، إذا كان الأمر كذلك أليس هذا حري بتثبيط همة من أراد أن يرتقي بالجودة ومن رغب في أن يلتزم بأكثر مما ألزمه به المعيار ومن ثم تكون النتيجة

النهائية الانخفاض وليس الارتقاء بمستوى الجودة فالجواب عن ذلك ان المعايير هي أحد أدوات تميز الارتفاع في الجودة إذ لا يعرف هذا الارتفاع إلا بالقياس. فوجود المسطرة وهي ٣٠سم لا يعني انه ليس لأحد أن يزيد عنها ولكن بها نعرف من زاد عنها وبدونها لا نعرف إن كان الزائد زائداً أو ناقصاً. عليه لا يمكن القول ان المعايير تؤدي إلى انخفاض الجودة بأي حال.

٦- الوقت المناسب لإنشاء المعايير:

وقع الاختلاف بين ذوي الاختصاص حول هذه المسألة فمنهم من رأى إن الوقت المناسب هو عند نضوج الصناعة ومنهم من قال الأفضل أن تواكب المعايير تطور الصناعة منذ البداية. وتدل التجارب ان التأخر في إنشاء المعايير يجعل تطبيقها أكثر صعوبة إذ يترتب عليها تحمل المنتجين لتكاليف أكثر إذ يقتضي تبني المعايير التنازل عن الاستثمار السابق في المواصفات الخاصة بذلك المنتج. ولذلك جاء تطوير المعايير الشرعية للمصرفية الإسلامية مواكباً لتطور عمل المصارف الإسلامية.

٧- كيف يجري الالتزام بالمعايير:

من الثابت تاريخياً ان المعايير تبدأ اختيارية، ويجري تطويرها وإنشائها من قبل أحد المنتجين (أكبر المنتجين مثلاً) أو مجموعة من المنتجين، أو

مجلس أو هيئة من الخبراء والمختصين أو من جهة حكومية (وبخاصة ما يتعلق بالمنتجات ذات الصلة بنشاط الحكومة كالأسلحة والمعدات الحربية ... إلخ).

وفيما عدا الحالة الأخيرة فإن تطبيق المعايير يكون اختيارياً في البداية ثم يصبح إلزاميا في مرحلة ما وذلك عن طريق:

١) اقتناع أكثر المنتجين بالمعيار وتبنيه وإلزام أنفسهم به.

٢) الإلزام به من قبل جهة حكومية.

٣) إتباع أكبر المنتجين للمعيار حتى يصبح أمراً واقعاً للجميع.

٨- المعايير الشرعية التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة:

صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مجموعة من المعايير الشرعية بلغت حتى اليوم ٣٠ معياراً تغطي أكثر منتجات وخدمات ونشاطات المصرفية الإسلامية بداءً بالمتاجرة بالعملات وانتهاءاً بمعيار التورق وتتضافر لإصدار المعيار جهود متعددة تبدأ بالمناقشة في المجلس الشرعي ثم تكليف باحثين متخصصين ثم قراءة أولى في المجلس الشرعي قم قراءة ثانية وفي خضم ذلك كله يكون المعرض موضوعاً لمناقشات

معمقة من قبل متخصصين وذوي الشأن في مجاله حتى إذا صدر يكون مستوعباً لموضوعه من كافة الجوانب وحري ان يكون محل القبول لدى الجميع وبخاصة المؤسسات المالية التي تطبقه وتتبناه.

٩- ضرورة الالتزام بالمعايير:

لقد ظهر جلياً منافع وفوائد المعايير حيث يستفيد من وجودها جميع ذوي العلاقة بالصناعة، وهي متطلب أساسي للنمو والتطور المستمرين المحققين للعدالة بين المتعاملين والاستقرار والكفاءة، وإذا كان ذلك صحيح بالنسبة للمعايير بمعناها العام فهو أخص وأكثر صحة في المعايير الشرعية.

ان الباعث الأهم لتعامل الناس مع المصارف الإسلامي هو حرصهم على المباح والحلال ورغبتهم في تجنب المحرمات بل والشبهات ولذلك هم أحوج ما يكونون إلى مكيال عدل ووفاء ومقياس صحيح موثوق به للحكم على هذه المنتجات التي لا يمكن للفرد العادي ان يعرف جوانبها المختلفة حتى يحكم عليها بحل أو حرمة فإذا قيل متوافقة مع المعيار الفلاني كان هذا دليلاً على أنها تحقق رغبة وتفضيل العملاء لأنهم يرغبون في منتجات متوافقة مع المتطلبات الشرعية.

والالتزام بالمعايير ضرورة لأن النمو الكبير والتوسع منقطع النظير في الخدمات المصرفية الإسلامية لا بد ان يصاحبه التزام بالجودة وإلا كان هذا النمو موجباً لتدهور لا تحسن العمل المصرفي الإسلامي.

والمنتجات المصرفية الإسلامية عنصر جودتها الحقيقي هو مدى انضباطها شرعياً، وليس أفضل وسيلة لضمان استمرار هذه الجودة والنوعية من الالتزام بالمعايير الشرعية.

١٠- هل يحتاج الالتزام إلى أمر حكومي:

الواقع ان الالتزام بالمعايير وجني الفوائد والمنافع منها لا يحتاج إلى ان تأمر به الجهات الحكومية المشرفة على عمل المصارف، ما دام ان هذه الجهات لا تمنع الالتزام بالمعايير فإن الالتزام بها بمبادرة فردية من كل مؤسسة أمر حسن وتتحقق معه تلك المنافع والفوائد التي أشرنا إليها.

والمعايير الشرعية قام على دراستها وإجازتها المجلس الشرعي في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الذي يضم في عضويته أكثر أعضاء الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية الأمر الذي يعني ان المعايير لا تتعارض مع رأي أي هيئة شرعية معروفة مما يسهل الالتزام بها. وبخلاف معايير المحاسبة، فإن الالتزام بالمعايير الشرعية لا يجيء مزاحماً أو

بـديلاً لمعـايير تتبناهـا الجهـات الإشـرافية وتصـر عليهـا بـل يـأتي إتمامـا للمتطلبات الشرعية وضماناً لجودة المنتجات وتيسيراً وتسهيلاً على الجهات الإشرافية في القيام بوظائفها.